أحدها : الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه : أن يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم إما بالنقل الصريح أو بطريق الاستفاضة . على ما سنبينه إن شاء ا تعالى .

وذلك غير مشترط في الحسن فإنه يكتفى فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه .

وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي Bه في مراسيل التابعين : أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسندا وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول في كلام له ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة مخرج المرسل لمجيئه من وجه آخر .

وذكرنا له أيضا ما حكاه (الإمام أبو المظفر السمعاني) وغيره عن بعض أصحاب الشافعي من أنه : تقبل رواية المستور وإن لم تقبل شهادة المستور ولذلك وجه متجه كيف وإنا لم نكتف في الحديث الحسن بمجرد رواية المستور على ما سبق آنفا . وا أعلم .

(21) الثاني : لعل الباحث الفهم يقول : إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل حديث : ((الأذنان من الرأس)) ونحوه فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضا كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفا .

وجواب ذلك : أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت : .

فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة . فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له . وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته . وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا .

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة . وا أعلم .

الثالث : إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقي

حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح . مثاله : حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أن رسول ا A قال : ((لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)) .

(22) فمحمد بن عمرو بن علقمة : من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن . فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح وا أعلم .

الرابع : (كتاب أبي عيسى الترمذي) C أصل في معرفة الحديث الحسن وهوالذى نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه .

ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله (كأحمد بن حنبل) و (البخاري) وغيرها .

وتختلف النسخ من (كتاب الترمذي) في قول : هذا حديث حسن . أو : هذا حديث حسن صحيح ونحو ذلك . فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه .

ونص (الدارقطني) في (سننه) على كثير من ذلك .

ومن مظانه (سنن أبى داود السجستاني) C . روينا عنه انه قال : ذكرت فيه الصحيح ومايشبه ويقاربه . وروينا عنه أيضا ما معناه : أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب . وقال : ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومالم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض .

قلت : فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبى داود .

(23) وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند ه ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق إذ حكى أبو عبد ا بن منده الحافظ : أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول : كان من مذهب أبى عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . وقال ابن منده : وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال وا اعلم .

الخامس : ما صار إليه صاحب المصابيح C من تقسيم أحاديثه إلى نوعين : الصحاح والحسان مريدا بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما وبالحسان ما أورده (أبو داود) و (الترمذي) وأشباههما في تصانيفهم . فهذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك . وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه وا أعلم .

السادس : كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي : (الصحيحان) (وسنن أبي داود) و (سنن النسائي) و (جامع الترمذي) وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون

إلى ما يورد فيها مطلقا (كمسند أبي داود الطيالسي) و (مسند عبيد الله بن موسى) و (مسند أحمد بن حنبل) و (مسند إسحاق بن راهويه) و (مسند عبد بن حميد) و (مسند الدارمي) و (مسند أبي يعلى الموصلي) و (مسند الحسن بن سفيان) و (مسند البزار أبي بكر) وأشباهها فهذه عادتهم فيها : أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به . فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم .

السابع : قولهم : (هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد) دون قولهم : (هذا حديث صحيح أو حديث حسن) لأنه قد يقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذا أو معللا .

(24) غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله : إنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر والله أعلم .

الثامن : في قول الترمذي وغيره : (هذا حديث حسن صحيح) إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه . ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته .

وجوابه : أن ذلك راجع إلى الإسناد فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين : أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر .

على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو : ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك والله أعلم .

التاسع : من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به . وهو الظاهر من كلام (الحاكم أبي عبد الله الحافظ) في تصرفاته وإليه يومىء في تسميته كتاب الترمذي (بالجامع الصحيح) . وأطلق (الخطيب أبو بكر) أيضا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي . وذكر الحافظ (أبو الطاهر السلفي) الكتب الخمسة وقال : اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب .

وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفا أو منكرا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف . وصرح (أبو داود) فيما قدمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره و (الترمذي) مصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن .

ثم إن من سمى الحسن صحيحا لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المبين أولا فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى والله أعلم